

رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعلمة

لأستاذ الدكتور / جعفر عبد السلام
الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

obeikandi.com

رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعولمة

للدكتور / جعفر عبد السلام^(١)

قامت رابطة الجامعات الإسلامية طوال خمس سنوات أى منذ عام ١٩٩٥م حتى عام ١٩٩٩م بدراسة التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل ولجأت إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأعضاء ليقوموا بهذا العمل المهم، ونشرت فى نهاية عام ١٩٩٩م مجموعة من الأعمال التى تتضمن هذه الدراسات، كما أصدرت فى الأردن - فى مؤتمرها العام السادس - ((إعلان عمان)) الذى عرض لوجهة نظر الجامعات الإسلامية فى مواجهة هذه التحديات.

وقد انتهت الرابطة إلى أن من أهم هذه التحديات هو تحدى العولمة، بما يعنيه من التأثير الكبير للشأن الخارجى على الشئون الداخلية للدول، وبما يغير الكثير من المسلمات التى سادت فترة من الزمن عن سيادة الدولة، ومن عدم جواز التدخل فى شئونها، ومن اعتبار بعض المناطق فى نشاط الدولة مسائل أساسية لا يجوز بحال التدخل فيها، كشلون الحكم، والاقتصاد والسياسة، وعلاقة الدولة بأفرادها، إلى غير ذلك من الشئون، فالأساس الفاصل بين ما يمكن أن يكون شأنًا دوليًا أو شأنًا داخليًا هو طبيعة المسألة، وهل يحكمها القانون الدولى أم القانون الداخلى.

ولكن العولمة غيرت هذه المفاهيم؛ زالت تعمق أثرها فى هذا التغيير كل يوم، وبعض ما يحدث لاشك له فائدته، ولكن الكثير منه يحمل أضرارًا بالغة خاصة على الدول النامية، ويدخل فيها بناطع الدول الإسلامية.

إن العولمة تعتمد على ثورة المعلومات ولها وسائلها فى نقل هذه المعلومات إلى كل أنحاء العالم، وهو أمر مهم ومثير فى نفس الوقت، وهى أيضا تعتمد على ثورة المواصلات والاتصالات، وهو أيضا مفيد ومؤثر، ويمكن للدول الإسلامية أن

(١) الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

تستفيد من هذا التطور في الدعوة إلى الله وبيان حقائق الإسلام، وهي أيضا تعنى فتح الأبواب المغلقة أمام تنقلات الأشخاص والسلع والأفكار وهي أمور مفيدة، لكن ذلك كله يستدعي أمورا عديدة يجب أن نتقدم بها لمواجهة العولمة، لابد أن نستعين بالله أولا، وبثوابت ديننا وعقيدتنا لنميز الخبيث من الطيب في كل ما يحيط بنا، ويراد منا لتحقيق سياسية العولمة، ويهمني هنا أن أبرز بعض ما جاء في دراسات التحديات عن العولمة وعن أساليبها في التأثير على حياة المسلمين ثم عن واجباتنا تجاه العولمة وسنتناول ذلك في قسمين، نخصص القسم الأول منه لتعريف العولمة، ونعرض أساليبها في التأثير على حياة الأمة، ثم نعرض مواجهة العولمة من منظور إسلامي وسأستعين في عرض هذه المسائل على الدراسات التي قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية باعتبارها بيت خبرة للعالم الإسلامي في مختلف الدراسات والبحوث التي أشرت إليها.

القسم الأول

التعريف بالعولمة وآثارها على الدول الإسلامية

يهمنى أن أعرض فى البداية معنى العولمة وتأثيرها كما جاءت بالتقرير النهائى الذى لخص مرنيات اللجان الثمانية التى شكلتها الرابطة وهى لجان التحديات السياسية، والقانونية، والإعلامية، والعلمية، والتربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية، ثم نتعرض بعد ذلك لبعض التفاصيل التى اهتمت بها بعض اللجان.

التقرير النهائى للجان التحديات :

ناقش العديد من البحوث والدراسات والتقارير قضية العولمة واعتبرتها على رأس التحديات الخارجية الموجهة للعالم الإسلامى. وقد قدمت العديد من التعريفات للعولمة فى مختلف التقارير، واعتبرتها التقارير الثمانية من قبل التحديات التى تواجه العالم الإسلامى. وهذه مسألة جوهرية يجب أن توضع فى الاعتبار، فهى تمثل تحديا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وقانونيا، وعلميا وإعلاميا.

وفى الحدود التى تهمنا فى هذا التقرير النهائى فإن العولمة تدل على اختراق الخارج للداخل بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وأن تيار الاختراق باسم العولمة قد بدا يتشكل بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى.

وأكثر التحليلات المقبولة للعولمة، تتمثل فى أنها عملية تتضمن كل القوى التى تدفع الأفراد والجماعات والحكومات والتنظيمات نحو أشكال متشابهة من السلوك، ومن ثم فإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تدعم من نطاق اتساع المصالح والممارسات بحيث تخطى الحدود الوطنية هى مصادر المعلومات والتعبيرات عنها.

ويتحدد البعد الاقتصادي للعولمة في ضخامة وسرعة التحدى الاقتصادي، وفقدان الدولة للسيطرة على اقتصادها وتنامي التجارة الدولية وقيام الاقتصاد الدولي على الاعتماد المتبادل وزيادة حركة رؤوس الأموال، والسوق التجارى الواحد الخالى من القيود لانتقال السلع والخدمات، بما يفرضه ذلك من تنافس شرس بين مختلف القوى الاقتصادية فى العالم. وهناك مقاييس أوضحت أن نصيب الدول الكبرى من اتفاقيات الجات - رمز العولمة الاقتصادية - ستكون أضعاف ما يمكن أن تحصل عليه الدول النامية مجتمعة، وأن العولمة الاقتصادية ستفتح باب تحرير التجارة - ليس فى السلع والمنتجات الزراعية والصناعية وحدها - بل فى مجال الخدمات والملكية الفكرية والصناعية كذلك.

وتعرضت العديد من التقارير للأثار الحضارية للعولمة وركزت على أن الغرب يركز عليها الآن فى محاولة مستديمة لاقتلاع جذور المقاومة لفكره وثقافته الحضارات الأخرى وأبرزها الحضارة والثقافة الإسلامية. إن الحصن الوحيد الباقي أمامنا للدفاع عن ذاتيتنا ووجودنا وكياننا ينحصر فى الحفاظ على ما لدينا من حضارة وثقافة.

لذا كان إحياء التراث الإسلامى والاهتمام باللغة العربية، وتجلية دور الرواد فى الثقافة والفن والعمارة الإسلامية مسائل جديرة بالاهتمام الشديد من قبل كل العالم الإسلامى دولا وشعوبا.

كذلك أبرزت التقارير المفاهيم السياسية للعولمة ومحاولة الترويج للقيم الغربية عن التعددية السياسية واحترام الديمقراطية وتطبيقها فى كل أنحاء العالم، واحترام النموذج الغربى لحقوق الإنسان، واستخدام المفاهيم السياسية الغربية فى هذا المجال للتأثير على الدول الأخرى وفرض الجزاءات عليها.

وتدق التقارير ناقوس للخطر بسبب تخلف وجود أنظمة فى الدول الإسلامية تستطيع أن تجعل الجماهير تتجاوب معها وتكفل الوصول إلى الإرادة السياسية

لمختلف الشعوب الإسلامية وتدعو إلى الأخذ بالشورى مع وضع آليات تتفق مع تطورات الحياة الحديثة لتطبيقها، هذا هو الطوفان المتمثل في الهيمنة السياسية الكاملة من الغرب لأنظمتنا والأنس التي تعيش عليها حياتنا.

وتحذر التقارير من آثار العولمة في المجال الإعلامي حيث إن الإعلام يشكل حياتنا الآن، والإعلام الغربي بقوته وامتلاكه وسائل شديدة للإبهار، بدأ يؤثر على أجيالنا الحالية، وعلى أطفالنا بشكل خاص، ويجعلهم أسرى الأفكار التي يبثها، والأكاذيب التي يشيعها عن عظمتهم والتحقيق من شأن الآخرين، لذا تنبه التقارير إلى خطورة ذلك وتضع الأساليب والآليات الواجب العمل بها لمواجهة هذا النوع الخطير من العولمة.

وقد أوضح تقرير لجنة التحديات القانونية أن التأثير على المجال القانوني سيكون خطيرا إذ ستفرض العولمة القوانين والتشريعات، سواء في المجال الدولي أو المجال الداخلي التي تخدم مصالحها وتسير الشعوب الأخرى بما يتلاءم مع هذه المصالح.

المطلب الأول

الإعلام والعولمة

أشار تقرير لجنة التحديات الإعلامية إلى تحدى العولمة فى المجال الإعلامى، ونقل هنا بعض ما جاء به بهذا الخصوص :

تعد العولمة واحدة من أهم الظواهر التى فرضت نفسها مؤخرًا على الساحة الدولية، ولأدت الظروف الجديدة التى نشأت فى عالم تلعب فيه الأقمار الصناعية والسنوات الفضائية والبث المباشر دورًا محوريًا فى تشكيل الاتجاهات وتغيير السلوكيات: والتأثير على الرأى العام.

إذا كانت العولمة قد ظهرت فى أول الأمر فى مجال الاقتصاد إلا أن هذا المصطلح قد شق طريقة فى عالم السياسة والعلاقات الدولية، وانتشر بصورة واسعة، وأصبحت تلوكه الألسن وتتناقله الأقلام، وقد أسهمت التكنولوجيا المعاصرة فى شيوع هذه الظاهرة، مما أدى إلى انهيار الحدود السياسية والحوجز الجغرافية بين العالم، كما أدى إلى القضاء على المسافات بين مختلف الدول بفضل التقدم المذهل فى وسائل الاتصال ونظم المعلومات.

وقد اختلف المفكرون والخبراء فى وضع تعريف مانع جامع لمصطلح العولمة، كما اختلفوا فى تحديد مفهومه والأسس التى يقوم عليها، ولاسيما علاقتها بالعقيدة والميراث الثقافى للأمة، فهل العولمة فى النظام العالمى الجديد تمتد لتشمل العقيدة والتراث والقيم السائدة فى مختلف المجتمعات بهدف توحيد العقائد وتذويب العادات والقيم والمفاهيم التى تميز الأمم والشعوب فى بوتقة واحدة لتذويب معها الهوية العقدية والقومية والثقافية للأمة؟

وإذا كانت العولمة تعنى جعل الشئ على مستوى عالمى، أى نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللا محدود، فيكون إطار الحركة والتعامل والتفاعل متجاوزا الحدود

الجغرافية المعروفة للدول، فإن العولمة فى معظم الأدبيات الأمريكية تعنى تعميم الشئ وتوسيع دائرته، أى تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التى تختص بها جماعة أو أمة معينة على العالم كله، ولأن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فى الولايات المتحدة، فإن هذا يفترض أنها تعنى الدعوة إلى تبنى النموذج الأمريكى فى الاقتصاد والسياسة وفى طريقة الحياة بشكل عام، ومن ثم فإن العولمة فى تطورها تسعى إلى الهيمنة التى أصبحت واقعا يعود بمرجعيتها الأمريكية إلى الأمريكين، كما يعود بمرجعيتها الأوروبية إلى الأوروبيين... الخ، وهى بهذا تختلف كل الاختلاف عن العالمية التى يعنىها الإسلام، فالإسلام لا يستهدف التحكم أو الهيمنة، ولكنه يعترف بالتباين والتنوع والتكامل بين الأمم والشعوب والأفراد، وهو بهذا لا يكره أحدا على اعتناق المبادئ التى جاء بها، ولكنه يطرحها أمام الإنسان ليعمل فيها عقله فيقبلها أو يرفضها، فلا إكراه فى الدين، ولا قمع لحرية الرأى، ولا اغتصاب للعقول، ولا تقييد لحرىات الآخرين فى اختيار أنماط الحياة التى تناسبهم وتتوافق مع احتياجاتهم مصداقا لقوله تعالى فى سورة الحجرات (آية ١٣) : "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ".

وفى هذا الإطار يرى أغلب الباحثين المعاصرين أن العولمة تعنى طغيان ثقافة معينة على الثقافات الأخرى، وتعمل على ابتلاع هذه الثقافات ثم القضاء عليها والحلول محلها، وهى بهذا تعتبر نوعا من القهر الفكرى، وهو ما يشكل خطورة على الأمم الضعيفة تفوق خطورة الاحتلال العسكرى والهيمنة الاقتصادية لاسيما أن هذه الأمم تعاني من الوضع الاقتصادي والسياسى والتكنولوجى المتدهور، هذا بخلاف القوى المسيطرة التى تملك ناصية التقدم وأسباب القوة ومناطق النفوذ، وكيف يمكن أن يصمد الفقراء والبوساء فى الجنوب أمام سيطرة الأغنياء والأقوياء فى الشمال؟... إن صوت الفقراء سوف يكون خفيضا وسط هذا الضجيج العالمى الكبير.

لقد كان من المفروض فى ظل العولمة أن تقوم أجهزة الإعلام الدولية بتحقيق التقارب والتكامل وتوثيق الصلات بين مختلف الشعوب، وأن تكون وسيلة

للتنوير والتثقيف وبناء الإنسان، ولكن ما حدث يختلف عن ذلك تماماً، فقد جاء التدفق من جانب واحد، ثقافة من يملك المال والتكنولوجيا تريد أن تهيمن على من لا يملك، دون أن تلقى بالاً للنفقات الأخرى، بل أنها تريد أن تطيح بما توارثته من قيم ومبادئ حافظت عليها سنوات طويلة، ووجدت الشعوب الضعيفة نفسها أسيرة لهذا التلقى دون أن يكون لها دور إيجابي مما يهدد باقتلاع جذورها واغتيال ماضيها وابتسار حاضرها ومستقبلها، كنتيجة لذلك فقدت حكومات كثيرة سيطرتها على قطاعات عديدة من مواطنيها فأدى هذا الوضع إلى ظهور جماعات عرقية ودينية رأت فيما يحدث نوعاً من الغزو الفكري الذي يستهدف محو شخصيتها لجعلها مسخاً من شخصية الآخرين، بل إن من هذه الجماعات من رفع السلاح وأطلق الرصاص للحفاظ على الهوية.

إلا أنه على الرغم من كل ذلك فإن مقاطعة تلك الشبكات الإعلامية لم يكن بالأمر السهل لأنها تفرض نفسها قرضاً، وتغطي سماوات العالم أجمع، واستقبالها متاح لكل من يريد، وبدلاً من أن يكون الاتصال حواراً متبادلاً وتفاعلاً بين الحضارات وتكاملاً بين المصالح الاقتصادية تحول إلى نوع من الغزو الثقافي والتدفق المعرفي أحادى الجانب في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن من أبرز سلبيات العولمة هو القهر الثقافي وتقسيم العالم في ظل النظام العالمي الجديد إلى كيانات صغيرة تستهدف خدمة مصالح القطب الأوحى ليجد الإنسان في العالم الثالث نفسه محاصراً من جميع الجهات بإطار من القيم والمعارف المختلفة تماماً عن تراثه الديني والاجتماعي، وعندها فإنه يخشى أن يظهر جيل جديد منقطع الجذور يستبج المحظورات ويستسهل الاعتداء على القيم، إن العالم الثالث يعيش في مفترق الطرق وأمام لحظة اختيار دقيقة.

ومن ثم فإن حالة الضعف الاقتصادي والسياسي في عدد ليس بالقليل من أقطار العالم الإسلامي يجعل جبهتها الداخلية أكثر هشاشة، وقابلة للاختراق من القوى الكبرى المسيطرة، فضلاً عن زعزعة الاستقرار واستمرارية التخلف.

ومسلسل الاعتداء على العائم الإسلامي تمتد حلقاته إلى يومنا هذا، نكن الغلاف الخارجي يتغير بتغير الأحوال، فالذي كان احتلالاً أو انتداباً أصبح يسخر "مقتضيات النظام العالمي الجديد"، والذي كان تنصيراً مباشراً، أصبح ينعت "بالتتوير"، والذي كان اسمه استعمار الشعوب المسلمة، أصبح يكنى بكنية هي "مقاومة الأصولية"، والذي كان يعرف بالقضاء على اللسان العربي، أصبح اسمه الجديد "كونية الثقافة" أو "إنسانية المعرفة"، وعصرنا الراهن الذي نعيش فيه الآن هو عصر التحولات المتسارعة، وهو عصر اتسم بالثورة التقنية والاتصالية التي لم تواكبها ثورة أخلاقية أو روحية، ذلك أن التطور المذهل للعلوم والتكنولوجيات يكاد يجعل المرء يفقد قواعده الروحية أمام احتياج المادة.

وفي الحقيقة إن العولمة تمثل تحدياً حقيقياً للشعوب العربية والإسلامية ليس فقط لأنها مفروضة عليهم، ولكن لأنها أيضاً نتاج حضارة غير حضارتهم، ولكونها كذلك تهدد هويتهم في الصميم.

المطلب الثانى

العولمة ونقل التكنولوجيا

جاء فى التقرير النهائى للجنة التحديات التكنولوجية عن العولمة ما يلى :

التوافق مع العولمة أصبح حتميا لأنها أى العولمة تمثل الناتج الفعلى للنظام العالمى الجديد الذى تتبناه وتحرص عليه القوى الدولية المتحكمة فى مقدرات دول العالم. يقود هذه القوى الدولية تيار عالمى شرس نحو التحرر والإصلاح الموجه، الغالية فيه تمثل نوعا من الإصلاح المزدوج فى الاقتصاد والسياسة، يقوم على التعددية السياسية ومزيد من الاقتصاد الحر المعتمد على آليات السوق، كما تعمل هذه القوى الدولية على أن يصبح الاقتصاد والإدارة والإنتاج الصناعى عالميا، ومن واقع هذا المفهوم وجب التنويه عن نقل التكنولوجيا فى ضوء مجموعة من القضايا مثل دور النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا فى العولمة، ومقومات تشييد قاعدة تكنولوجية وطنية متينة، وفجوة المعرفة والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية فى ظل النظام العالمى لإنتاج التكنولوجيا.

النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا :

تلعب النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا دورا أساسيا فى العولمة وذلك لعدة أسباب من بينها :

١- أن العلم والنشاط العلمى عالمى النزعة بطبيعته ولا تعوقه إطلاقا الحدود الكائنة بين الدول، والمجتمع العلمى فى أية دولة هو جزء متكامل مع المجتمع العلمى الدولى بكل أبعاده وطموحاته.

٢- أن هناك مشكلات عالمية بخصائصها مثل التنبؤ فى الأرصاد والفلك ومشكلات البيئة واستغلال البحار والمحيطات والفضاء ومقاومة الجفاف والتصحر،

والأمراض المتوطنة وغيرها - تستدعى دانما كافة الدول والمجتمعات فى سبيل التغلب عليها.

٣- أن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ على أكثر من ٩٠% من نشاطات وإنجازات العلم والتكنولوجيا على المستوى العالمى، الأمر الذى يدعو الدول النامية إلى توفيق أوضاعها مع هذه الحقيقة حتى تستطيع مواكبة مبدأ الأخذ والعطاء فيما بين الدول جميعا كما سبق وأوضحناه.

٤- إن التكاليف المالية للبحوث العلمية والتكنولوجية فى المجالات المتقدمة والجديدة أصبحت باهظة المستوى وفوق قدره وطاقة أى دولة بمفردها مهما بلغت درجة غناها، ومن هنا فالعمل الإقليمى والدولى ضرورى فى هذه المجالات.

٥- إن تدفقات التكنولوجيا الخارجية عن طريق النقل الأفقى لها تأثير مباشر على نمو القدرات العلمية والتكنولوجية إذا ما تم النقل بطريقة صحيحة وصاحبه نقل للعلم أيضا.

القاعدة العلمية والتكنولوجية :

إن توافر قاعدة علمية تكنولوجية بات شرطا أساسيا لكى تتبوأ أية أمة مكانا مرموقا فى النظام العالمى الجديد ومولودته العولمة، ولا يمكن لهذه القاعدة أن تتكون وتنمو إلا على أساس توافر مقومات رئيسية من بينها :

١- إرادة سياسية وطنية واعية بقيمة العلم والتكنولوجيا ودورها فى المجتمع.

٢- نظام تعليمى - تربوى - ثقافى حديث.

٣- نظام للعلم والتكنولوجيا تتوافر لديه إمكانات وطاقات مؤسسية ومالية وبشرية قادرة على الابتكار والإبداع العلمى والتكنولوجى وربطه بتنمية المجتمع.

٤- سياسة علمية - تكنولوجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الاقتصادية، وسياسات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل، والسياسة التعليمية، والسياسة الثقافية، والسياسة الخارجية.

٥- تعظيم الاستفادة من العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية والإقليمية والثنائية.

٦- اكتساب مهارات ذاتية في إدارة رفيعة المستوى للنشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا.

تأتى العولمة والقاعدة العلمية والتكنولوجية المتينة في سبيلها للتكوين في كثير من الدول الإسلامية، الأمر الذى يحتم على هذه الدول أن تعمل سريعا على توفيق أوضاعها فيما تفرضه العولمة من المعرفة والتكنولوجيا كعنصرين حاكمين للمواكبة والتندية والمنافسة.

المطلب الثالث

الاقتصاد والعولمة

أظهر تقرير لجنة التحديات الاقتصادية تأثير العولمة على العالم الإسلامى فى المجال الاقتصادى حيث جاء بما يلى :

تحدى عصر ما بعد الجات (عصر العولمة والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية) :

إنه وبدخول اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ فى أول يناير ١٩٩٥ يكون تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين قد استكمل دعائمه الثلاثة، ويكون مثلث الاقتصاد العالمى الجديد قد استكمل كذلك ضلعه الثالث، وذلك بعد أربعين عاما من إقامة الدعامين الأوليين، حيث قد اختص صندوق النقد الدولى برعاية النظام النقدى العالمى، واختص البنك الدولى للإنشاء والتعمير برعاية النظام المالى والتنمية الاقتصادية الدولية، وأخيرا اختصت منظمة التجارة العالمية بالسهر على النظام التجارى العالمى.

والتقرير لا يتجاوز الواقع فى قوله : إن أية دولة لا تملك فى الوقت الحاضر أن تبقى خارج عضوية منظمة التجارة العالمية والنظام التجارى متعدد الأطراف الذى تقيمه، لتحديد مسيرة العلاقات التجارية الدولية على الأقل لعدة عقود زمنية قادمة، وذلك من حيث إن كافة دول العالم إما أعضاء حاليين فى منظمة التجارة العالمية أو دول تسعى لكسب هذه العضوية.

وتبدو أهمية وخطورة اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتى أنشأت منظمة التجارة العالمية كآلية لتنفيذها فى أنها امتدت لتشمل مجالات

تجارية لم تتناولها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المشهورة باسم الجات، ولم تتطرق إليها نتائج أى جولة من جولات المفاوضات السبع التى سبقت مفاوضات جولة أوروغواي، حيث مدت هذه الاتفاقيات مظلة الضوابط التجارية الملزمة دوليا إلى ثلاث مجالات تتصف جميعها باضطراب ازدياد أهميتها فى التجارة الدولية حاليا وإلى عدة عقود قادمة وهى :

١- مجال التجارة فى الخدمات والتى تمثل تقريبا خمس التجارة الدولية، وقد خضع هذا المجال لأول مرة لقواعد تجارية دولية ملزمة ضمن حزمة الاتفاقات التى تحكمها منظمة التجارة العالمية، ويهدف إلى تحرير التجارة فى الخدمات بين الدول الأعضاء فى المنظمة، وعلى الدول الإسلامية أن تنتبه إلى خطورة تحرير التجارة فى مجال الخدمات، إذ ليست كل الخدمات التى يتم تبادلها دوليا مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢- مجال الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (حقوق الملكية الفكرية والفنية والصناعية أو حق المؤلف والحقوق المشابهة له، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، ومنشأ السلع والاختراعات) وهو مجال يهم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وله انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول الإسلامية فى الأجلين القريب والمتوسط.

٣- مجال إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وهو مجال يكتسب أهميته بالنسبة لاستثمارات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التى تحلم الدول الإسلامية باجتناب استثماراتها.

وأخطر من ذلك كله أن اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها وثيقة أوروغواي كل لا يتجزأ، أو هى تعهد واحدة إما أن تقبله الدولة المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية برمته دون استثناء، وإما أن ترفضه، ولا محيص لها عن قبوله والالتزام بكل ما جاء فيه من أحكام.

ولا تعتبر اتفاقيات التجارة العالمية التي تضمنتها وثيقة أورو جواي والتي تبلغ ثمانية وعشرين اتفاقا وأداة قانونية تتضمن تسعة عشر اتفاقية وسبع وثائق تفاهم وبروتوكولا واحد وآلية واحدة، لا تعتبر نهاية المطاف في إنشاء النظام التجاري العالمي، بل إنها على العكس من ذلك قد تكون بداية المطاف في إقامة هذا النظام، إذ عنيت هذه الاتفاقيات بوضع الأسس والمبادئ التي سينهض عليها النظام الدولي والتي ستحكم التجارة العالمية لعدة عقود قادمة من القرن الواحد والعشرين، حيث من المتوقع أن نجد في كل عام اتفاقات جديدة وتحرير مجالات جديدة، وسوف يكون المحرك لكل ذلك هو مصالح الدول المؤثرة في النشاط التجاري العالمي.

وفي إطار محاولات الدول المتقدمة لإحكام موضوعات جديدة تحت مظلة اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، جاء موضوع معايير العمل بناء على اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية ضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بسنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦، ويتخلص الاقتراح الأمريكي في ربط تحرير التجارة بضمان احترام الحقوق الأساسية للعمل، وذلك من خلال تكوين جهة بمنظمة التجارة العالمية تتولى تحديد العلاقة بين معايير العمل وتحرير التجارة وبما يتوافق مع قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية.

ويهدف الاقتراح من خلال ربط تحرير التجارة العالمية باحترام الحقوق الأساسية للعمل إلى منع تشغيل الأطفال والصبية في ورش العمل الصغيرة وذلك بما يعنى وضع القيود على صادرات الدول التي تشغل الأطفال والصبية والنساء.

وهو الأمر الذي من شأنه حرمان الدول النامية من الميزة النسبية لديها فيما يتعلق بانخفاض أجور عمالة الأطفال والصبية.

خلاصة القول إذن : إن اتفاقات التجارة العالمية المشار إليها تعد في حد ذاتها إحدى التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين وذلك للاعتبارات التالية :

١- أن دول المجموعة الإسلامية لا تملك سوى الموافقة عليها والانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية التى أنشئت كآلية لتطبيق هذه الاتفاقات والتى تملك من أدوات العقاب ما يرغب الدول النامية قاطبة على تنفيذ تعهداتها.

٢- إن الاتفاقات المشار إليها كل لا يتجزأ وأن الوزن النسبى لمصالح الدول النامية فى نصوص هذه الاتفاقات غير معتبر بالدرجة المطلوبة.

٣- أن دول المجموعة الإسلامية لا يجمعها أى تكتل اقتصادى فاعل ذو قيمة مؤثرة حتى يمكنها التمتع بالمزايا التى تمنحها الاتفاقات المشار إليها للتكتلات الإقليمية وبالتالي فإنها تتعامل فرادى مع منظمة التجارة العالمية التى تتحكم بالفعل فى أكثر من تسعين فى المائة من إجمالى حجم التجارة العالمية.

٤- إن الدول المتقدمة بدأت تستخدم أساليب حمائية رمادية تهدف إلى منع نفاذ منتجات الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلى أسواقها ومن هذه الأساليب المبالغة فى قواعد المنشأ، والمحافظة على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، ودعاوى الإغراق ودعاوى احترام الحقوق الأساسية للعمل.

٥- إن المنتج المحلى فى غالبية دول المجموعة الإسلامية لا يقوى على منافسة نظيره فى الدول المتقدمة حيث لا يتساويان فى ظروف الإنتاج ولا فى تكاليفه الإضافية خاصة ضرائب المبيعات والضرائب الجمركية المفروضة على آلات ومعدات الإنتاج المستوردة فضلا عن عدم تساويهما فى الجودة والمواصفات العالمية، وقطعا سوف يضر تحرير التجارة العالمية بالمنتج المحلى فى دول المجموعة الإسلامية.

٦- أن غالبية الدول الإسلامية من الدول المستوردة للغذاء، وسوف يترتب على ما أقرته اتفاقات التجارة العالمية من رفع الدعم عن السلع الزراعية زيادة فاتورة الغذاء التى تدفعها الدول الإسلامية، وزيادة معاناة المواطن محدود الدخل فى هذه الدول.

٧- إن أهم صادرات دول المجموعة العربية الإسلامية بالذات ودول المجموعة الإسلامية ككل هو النفط وهو خارج نطاق اتفاقات التجارة العالمية، وفي الوقت الذي نجد فيه أن تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية وخاصة القمح سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها عالمياً، فإن الدول المتقدمة لا تدخر جهداً في محاولات تفكيك وتفتيت المنظمة المحتكرة للنفط (أوبك) وضرب أسعاره.

٨- أن السياسات الاقتصادية والتجارية في معظم دول المجموعة الإسلامية تنطوي على قدر كبير من التخبط وعدم الاستقرار والاتجالية أحياناً في اتخاذ القرار والخضوع لضغوط ومصالح جماعات المصالح المحلية في أحيان أخرى، والتقرير يتخوف من مستقبل مثل هذه السياسات في ظل تحرير التجارة العالمية في عصر ما بعد نفاذ اتفاقات التجارة المشار إليها.

٩- تعاني الهياكل الاقتصادية والإنتاجية في الكثير من دول المجموعة الإسلامية من مشاكل التشوهات الناتجة عن تخطيط سياساتها السابقة، وقد جاءت اتفاقات التجارة العالمية المشار إليها في الوقت الذي تنعدم فيه الكفاءة بين اقتصادياتها واقتصاديات الدول المتقدمة، سواء في درجة النمو والاستقرار، أو في أساليب الإنتاج وفنونه ومجالاته، أو في حجم الإنتاج ومعدلات تبادله عالمياً، وفي الوقت الذي لم تأخذ فيه الاتفاقات المشار إليها مصالح الدول النامية ومنها الدول الإسلامية بعين الاعتبار.

المطلب الرابع

التربية والعولمة

تتناقل وسائل الإعلام في عالمنا الإسلامى مصطلح "العولمة"، نقلا عن الإعلام الغربى الذى يستخدم تقانته وأقماره وحواسبه الآلية وشبكات اتصالاته الفضائية، للتمكين له بين المثقفين فى مختلف أرجاء العالم، ويشغل مثقفونا أنفسهم بالتفكير فى هذا المصطلح، من حيث مفهومه، ومن حيث الهدف من التركيز عليه من قبل الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر، ومن حيث أثر هذه العولمة على عالمنا الإسلامى.

وتختلف اجتهادات مثقفينا بالنسبة للعولمة المعاصرة، فنجد فريقا يراها - بما امتطت من تقانة متقدمة وإعلام غلاب - تهدد هويتنا، ومن ثم ينبغى أن توصد أبواب والنوافذ دونها، وأن نرفضها كلا وتفصيلا، ويرى فريق آخر أنها بشير تقدم رقى - وكيف لا وهى آتية من مجتمعات متقدمة، وتمتطى أحدث ما وصل إليه العصر من أساليب الاتصال وتقانته - ومن ثم ينبغى أن نفتح لها الأبواب والنوافذ، وأن نغتنم الفرصة بالأخذ بمعطياتها لنقل الأمة الإسلامية من عثرتها، ولا يزال هناك فريق ثالث يرى أن نأخذ منها المفيد ونتقى شر ما تأتى به من سلبيات.

ومما يزيد صورة العولمة غموضا اختلاف الآراء حولها. فمثلا، جاء فى كتاب صمويل هنتجتون، الأستاذ بجامعة هارفارد المعنون :

"The Clash of Civilizations and The Making of World Order".

أن العولمة بمعنى سيادة الثقافة الغربية أو ثقافة الشمال على العالم أمر بعيد المنال، وأنه يرى أن صراعا حضاريا سوف يقع - لا محالة - بين أربع حضارات هى: الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية والحضارة الهندوسية والحضارة البوذية.

واعتبر بعض علماء الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرأي متطرفاً، بل اعتبروه يدعو إلى حرب عالمية ثالثة، من أمثلة هؤلاء ولیم ماکنیل، ففي مقال له في مجلة "The New York Review of Book" في عددها الصادر في يناير ١٩٩٧م بعنوان "Decline of the West" أن آراء هنتجتون هي ضرب من التطرف الذي يقود إلى الحرب.

ولا يزال هناك فريق ثالث يرى أن العولمة تولد ظاهرة العزلة والانكفاء على الذات والتطرف في التمسك باصول الثقافة المحلية، وبخاصة أن أمامنا أمثلة أخرى أكثر رشداً للأخذ من التقدم الغربي مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية، مثل ما حدث في اليابان والصين، فكلا البلدين أخذتا بالمنهجية الغربية في التحديث والتقدم العلمي والتقني، مع الاحتفاظ بالخصائص الثقافية للمجتمع المحلي.

أ- مفهوم العولمة :

أمام هذه الرؤى المختلفة والمتعارضة ولأن مفهوم العولمة لم يستقر بعد، وتختلف فيه الاجتهادات، فقد رأينا أن المنهجية الأفضل أن نستقرئ مفهوم العولمة المعاصرة من التطبيق الفعلي المعاصر للعولمة في مختلف المجالات، وأن ينظر إلى المفهوم على النحو التالي :

سعى الشمال بتفوقه العلمي والتقني للسيطرة على الجنوب تريبويا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، بدعوى مساعدته على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة والاستثمار وصولاً إلى الرفاهية للجميع.

ويلاحظ في هذا التعريف أنه يبين أن العولمة ليست اقتصادية فقط، ولكنها تشمل مختلف جوانب المجتمع التربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية إلى جانب النظام الاقتصادي، وهذا مكن خطورتها، لأنها بذلك، تغشى مختلف جوانب حياة المجتمعات في العالم النامي.

واليوم، وقد تفوق الشمال على الجنوب بما حاز من علم وتقانة، وبما امتلك من وسائل الدمار الشامل، وبما حاز من المعلوماتية الفائقة التقدم، فإنه أصبح مصدر الإنتاج في مختلف المجالات، وأصبح الجنوب مستهلكا لما ينتجه، وضمانا لاستمرار هذه العلاقة، أطلق نداءه بالعولمة، وأخذ بأسباب تحقيقها في مختلف الميادين.

ب- أساليب التمكين للعولمة في العالم النامي على وجه العموم،
التي ينبغي أن تعيها مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي :

١- تكوين الكيانات الكبرى وتقوية إمكاناتها الذاتية، وعملا على تناغمها وتعظيمها لنفوذها.

٢- استخدام البث المباشر من خلال الأقمار الصناعية والشبكات الإلكترونية للغزو الثقافي والتوجيه الفكري والإبهار الحضاري.

٣- إنشاء معاهد التعليم والمراكز الثقافية ومراكز الرعاية الاجتماعية والصحية، لتكون مراكز إشعاع للثقافة الغازية، وتقديم ثقافة الشمال على أنها ثقافة إنسانية.

٤- استخدام المنظمات والمؤتمرات الدولية وبخاصة منظمات التمويل ومؤتمرات السكان والتنمية وحقوق الأطفال والمرأة، في تحقيق أهداف الشمال في بلاد الجنوب.

٥- استخدام الشركات عابرة القارات والخبراء والمستشارين ورجال الأعمال الذين يرسلهم الشمال إلى الجنوب، في توجيه شؤون الجنوب لصالح الشمال.

٦- استغلال حاجة الجنوب إلى التقانة من الشمال في توجيه خطط التنمية في الجنوب لصالح الشمال.

٧- استخدام حقوق الإنسان والديموقراطية وهيكلية الاقتصاد والمعونات الاقتصادية والقروض التي يمنحها الشمال للجنوب، في الضغط على الجنوب والتدخل في شؤونه.

ج - سلبيات العولمة - بالنسبة للعالم الإسلامي - بخاصة - التي ينبغي أن تعمل مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي على مواجهتها :

١- محاربة التضامن الإسلامي، لكي تبقى للبلدان الإسلامية كيانات صغيرة ضعيفة الأثر في مسيرة عالم الكيانات الكبرى التي بدأت تتكون من حوله - في الوقت الحاضر - في كل من آسيا وأوروبا والأمريكتين، وذلك عن طريق بث النعرات القومية والعرقية والقبلية بين المسلمين، بذرا للشقاق بينهم وتفريقا لشملهم، ودفعهم لأن يكون بأسهم بينهم شديدا، وصولا لمنعهم من التوحد تحت راية الإسلام واستهلاك طاقتهم.

٢- بذل محاولات لعزل الإسلام عن شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعاملات والأخلاق، وحصره في العبادات فقط.

٣- اتهام الإسلام بالعجز عن استيعاب التطورات الحديثة، وإن نجاحه في تكوين مجتمع صالح في الماضي قد اعتمد على ظروف ملائمة لطبيعته آنذاك، أما اليوم، بعد أن تبدلت طبيعة المجتمعات واختلفت أنماط الحياة فيها، يعجز الإسلام عن مواجهة للمتغيرات الجديدة، ويدللون على هذه المقولة الزائفة، بتخلف المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٤- تشجيع الفرق المنحرفة عن الإسلام الصحيح، توسيعا لهوة الشقاق بين المسلمين، ووصولاً إلى فرقهم وتناحرهم، واستعداد كل من السنة والشيعة على بعضهم البعض.

٥- النيل من القيم الإسلامية في التاريخ الإسلامي ومن القيادات الإسلامية المعاصرة، والتشكيك في مناهجهم والتقليل من قيمة أعمالهم، وصولاً إلى إفراغ المجتمع الإسلامي في مختلف العصور من القدوة الصالحة، فيتخذ شباب المسلمين لأنفسهم قدوة من بين غير المسلمين.

٦- إفساد أخلاق الشباب وإثارتهم ودفعهم إلى المخدرات والتهور والتطرف في التعبير والحكم على الأمور، باسم حقوق الإنسان، وصولاً إلى جعل ياس المسلمين ينبع من أبنائهم وذويهم وشغلهم بمشكلاتهم الداخلية عن تنمية بلادهم، وحرمان بلاد المسلمين طاقة شبابها.

٧- استقطاب أبناء المسلمين المبرزين في العلوم والتقانة والمعلوماتية للبقاء في البلدان غير الإسلامية، سلباً لبلاد المسلمين من طاقاتها الخلاقة، وإمعاناً في تعويق سيرها نحو التقدم من ناحية، واستقطاب جهود أبناء المسلمين في دفع بلدان غير المسلمين إلى التقدم والرفاه من ناحية أخرى.

٨- توجيه الإعلام نحو تحقيق ما يلي في ديار الإسلام :

(١) التشكيك في الحكام وتحقير علماء الدين وإيجاد فجوة بينهم وبين الشباب تمزيقاً لأواصر الأمة.

(٢) إحباط الشباب، سلباً لطاقات الأمة وإهداراً لمقدراتها.

(٣) صرف الجميع عن العبادات، وصولاً إلى إضعاف هويتهم الإسلامية.

(٤) تعويق التنمية بعامة والتعليم بخاصة، وصولاً إلى تخلف المسلمين عن ركب التقدم.

(٥) إعاقة مسيرة التنمية في البلدان الإسلامية، وإلقاء الضوء على مجتمعات غير إسلامية تمسك بناصية التقدم والرفاد، وصولاً إلى فقدان ثقة أبناء الأمة في قدرتها على مواكبة التقدم.

٦) تشجيع الإرهاب ووصم الإسلام به، وصولاً إلى تشويه صورة الإسلام عند اتباعه وعند الآخرين.

٩- إنشاء المزيد من محاضن التنصير في بلاد المسلمين وحيث يمكن أن ينتشر في أفريقيا وآسيا، لتعمل على استقطاب الأطفال والشباب بعيداً عن الإسلام.

١٠- التركيز على المبعوثين من العالم الإسلامي إلى البلدان غير الإسلامية للدراسة والتدريب، لإضعاف انتمائهم لأمتهم وثقافتهم، وتكوين ولاء عندهم لتلك البلدان وثقافتها.

١١- الترويج لأساليب الحياة في البلدان غير الإسلامية، ووصم أساليب الحياة في البلدان الإسلامية بالرجعية، واتهام الإسلام بجميع الانحرافات السلوكية التي يرتكبها المسلمون داخل بلادهم وخارجها.

١٢- إضعاف سيادة الدولة، واستبدال أنماط ثقافة غريبة بثقافة المجتمعات المسلمة.

١٣- نشر الثقافة الغربية وحفز مؤسسات التعليم لاستبدال اللغة الإنجليزية باللغة العربية في مؤسسات التعليم والتنمية البشرية على وجه الخصوص؛ والمؤسسات الأخرى على وجه العموم.

د- الدروس المستفادة من إيجابيات العولمة التي ينبغي أن يستفيد منها العالم الإسلامي، وأن تعمل مؤسسات التعليم على تحقيقها في العالم الإسلامي :

١- التضامن والتكامل والتنسيق بين دول العالم الإسلامي، والمحافظة على الهوية الإسلامية في هذه الدول.

٢- دعم المؤسسات الإسلامية القائمة حالياً مثل منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والعمل على تكاملها وتعاونها.

٣- توسيع نطاق الثقافة المحلية بحيث تقبل عناصر جديدة تقلل من فجوات الاختلاف مع الثقافات الأخرى.

٤- تكوين المؤسسات الاقتصادية الكبرى عبر العالم الإسلامي وإيجاد سوق إسلامية مشتركة.

٥- إحداث تكامل في الإمكانيات البشرية والمادية والتعاون على تنميتها.

٦- تقوية المؤسسات الإعلامية الإسلامية - على مستوى العالم الإسلامي - بحيث تواكب الإعلام العالمي، وتكون مصدراً لأخبار العالم الإسلامي ومركزاً للدفاع عن الإسلام والمسلمين.

٧- رفع مستوى الإنتاج المحلي إلى مستويات الجودة العالمية.

٨- تفعيل الزمن في نشاط الفرد بعمامة، والنشاط الإنتاجي بخاصة.

٩- استخدام البث الفضائي في الإعلام عن الإسلام الصحيح، وتنفيذ الاقتراءات عليه.

١٠- منح حرية التعبير، وإتاحة فرص للحوار مع الآخر.

ويقع على كاهل مؤسسات التعليم - ومن بينها الجامعات الإسلامية - عبء الإسهام في تمكين العالم الإسلامي من استثمار إيجابيات العولمة وتوقي سلبياتها.

المطلب الخامس

العولمة والتحديات السياسية

سياسات التدخلات الخارجية وأدواتها في ظل العولمة السياسية: تحديات إعادة بناء النموذج.

من آثار البعد السياسي للعولمة تلك الآثار المتصلة بسيادة الدولة، وهي آثار لا تقلت منها كل أنواع الدول، ولكن طبيعة ودرجة الانقراض من السيادة التقليدية للدول تختلف من مجموعة إلى أخرى من الدول وإن كان مما لا شك فيه أنه يزداد بصفة عامة، وتكتسب الآثار بالنسبة للدول الإسلامية سمات أخرى وخاصة فيما يتصل بما بقي من الوظيفة العقيدية لهذه الدول، ومن ثم فإن الحديث عن آثار العولمة على الدول الإسلامية لا يجب أن يقتصر فقط على ما يسمى بوظائف دور الرفاهة ثم وظائف دور المنافسة ولكن يجب أن ينصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعة حضارية - ثقافية يكمن فيها ما بقي من خصوصيات النمو في الدول الإسلامية، وهنا لابد وأن نميز بين مستويين من الآثار السياسية: أحدهما مباشر والآخر غير مباشرة.

أ- الآثار السياسية المباشرة :

ومن أهم المجالات التي تتبلور على صعيدها آثار مباشرة للعولمة أي آثار اكتساح الخارجى للداخلى فى ظل منظومة قيم الطرف الذى يقود العولمة ويديرها مجال التحول الديموقراطى وحقوق الإنسان.

وبدون الدخول فى تفاصيل الجدل المتنوع الأبعاد بين المنظورات المختلفة (الليبرالية - القومية - اليسارية - الإسلامية) حول إشكالية الخصوصية / العالمية التى تحيط بقضية حقوق الإنسان والتحول الديموقراطى باعتبارها من أولويات

الأجندة الدولية، أو حول إشكالية شرعية التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان فيكفي هنا التركيز على الملاحظتين التاليتين :

من ناحية : إن الدول الإسلامية كانت ساحة أساسية وهامة لاختبار هذه الصور من المساجلات وما اقترن بها من مواقف سياسية تتصل بأحداث وبتطورات بعض الحالات ذات الدلالات الواضحة حول "التدخلات الخارجية" بأدوات وقنوات مختلفة على هذا الصعيد كما أوضحته أجزاء تالية من الدراسة.

ومن ناحية أخرى : فإن التساؤل حول مرمى هذه التدخلات وأهدافها الحقيقية (وهو نشر منظومة القيم السياسية والاقتصادية باعتبارها أساسا لتحقيق وحماية المصالح الشاملة في العالم) إنما يطرح أمرين من وجهة نظرنا : من ناحية عدم إنكار أن الدول الإسلامية تعيش بالفعل أزمة مشاركة، أزمة شرعية، أزمة حقوق إنسان، ومن ناحية أخرى أن الحاجة للتغيير أو الإصلاح في المجال السياسي إنما يجب أن تستند إلى أصول وثوابت إسلامية وليس أن تقوم على نظم ومنظومات مفروضة من الخارج، فحتى الآن ومنذ مائتي عام لم يؤد النقل عن الغرب إلا إلى الصدع في المجتمعات والدول الإسلامية.

وتزداد خطورة هذه التدخلات في ظل خطاب العولمة وسياستها، وتعدد النماذج على ذلك، وعلى رأسها يظهر سلوك القوى الكبرى تجاه التطورات الداخلية في بعض الدول الإسلامية الكبرى التي لعبت وما زالت تلعب فيها قوى الحركات الإسلامية أدوارا شتى وإن اختلفت نتائجها ما بين التعايش مع النظام (الأردن) وما بين الوصول إلى السلطة بانقلاب عسكري (السودان) وما بين المشاركة المقيدة في إطار شبه تعددي (مصر) وما بين التصفية والاحتواء (الجزائر، وتونس).

ولقد تعددت أنماط التدخل الخارجي في سياسات الدول الإسلامية سواء حول هذا المجال المتصل بالقوى الإسلامية المعارضة أو غيره من المجالات مثل "الأقليات

غير المسلمة أو الأقليات القومية" (كما فى حالات مصر والعراق والسودان، وتركيا، وأندونيسيا)، أو حول المجال الذى يسمى "المجتمع المدنى وحقوق الإنسان" وتتراوح أدوات هذا التدخل الخارجى ما بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وإذا كانت بعض الحالات قد شهدت توظيف أدوات العقاب الاقتصادى بدرجاتها المختلفة (إيران، السودان) فإن حالات أخرى هددت بتوظيف أدوات الترغيب الاقتصادية متمثلة فى شكل معونات واستثمارات (الجزائر، مصر، الأردن) ومن ناحية أخرى تتنوع أدوات الضغط السياسية المباشرة وغير المباشرة (قانون الاضطهاد الدينى الأمريكى، عدم قبول تركيا فى الاتحاد الأوروبى، لجان التقصى الدولية (الجزائر)، السماح باللجوء أو الإقامة فى العواصم الغربية لقادة قوى معارضة لبعض الدول الإسلامية، المساندة المالية لتوجهات محددة يقوم عليها منظمات غير حكومية فى نطاق أنشطة المجتمع المدنى..).

أما التدخلات بالأداة العسكرية فهى تتغلف بقضايا حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية والأخلاقية ولقد ظهرت بوضوح فى أفغانستان والعراق وبصورة مباشرة متمثلة فى الضربات العسكرية، كما تظهر بصورة غير مباشرة فى الضغوط من أجل تقييد أو منع تسليح بعض الدول الإسلامية بأنظمة أسلحة الدمار الشامل، ويعد الناتو من أكثر أدوات التدخل العسكرى "المباشرة" التى تثير اهتماما رهنا الآن، فإذا كانت أحداث الحرب حول كوسوفا قد كشفت الغطاء عن التدخلات المحتملة فى إطار "شرعية الناتو" فإن احتمالات هذه التدخلات قد ثارت من قبل، وذلك حين أخذ قادة الناتو بعد نهاية الحرب الباردة يدخلون دائرة المتحدثين عن خطر "الأصولية الإسلامية"، وفى فبراير ١٩٩٥ أعلن مسئولون فى الأطلنطى عن اتفاق الدول الأعضاء على الدخول فى اتصالات مع مصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموزمبيق حول ما يعتبره الحلف تهديد الأصولية الإسلامية وسبل مواجهة هذا التهديد، هذا ولقد ربط "كلارك" أمين عام حلف الأطلنطى فى ذلك الوقت بين خطر تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة وبين خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية،

وفى نفس الوقت الذى بدأ فيه الحديث عن توسيع الأطنطى فلقد دعى كلايس إلى حوار حول الأمن والاستقرار فى المنطقة، ولذلك بدأ حوار أمنى متوسطى اطنطى تداخل مع البعد الأمنى فى الشراكة المتوسطية - الأوربية وذلك للبحث وفق خطاب الأطنطى فى كيفية مساعدة الدول المتوسطية فى مواجهة "تحديات الأصولية"، ولقد عكس هذا الحوار لدى الأطنطى القلق مما يسمى "قوس عدم الاستقرار" الذى يمتد على طول الجناح الجنوبى لحلف الأطلسى من الجمهوريات السوفيتية السابقة فى منطقة القوقاز مروراً بالشرق الأوسط وحتى الجزائر.

وكانت هذه التصريحات الأطنطية هى الأولى من نوعها الصادرة عن الأوساط الرسمية الأطنطية معبرة بذلك عن وجه من أوجه فكر "صراع الحضارات"، وفى مواجهة هذه التصريحات الأطنطية عن مهام جديدة ثارت ردود فعل عديدة من جانب الأوساط الرسمية وغير الرسمية فى عديد من الدول الإسلامية وخاصة أوساط الحركات الإسلامية مثل حزب الله.

كما بدأت التحليلات العربية - الإسلامية حول مستقبل دور الناتو تجاه الجنوب تحذر من العواقب التدخلية للمهام الجديدة، هذا ويجدر هنا أن نسجل ما صرح به سكرتير عام حلف الأطنطى فيلى كلايس ١٩٩٥ عن رؤيته للنوضع وهى الرؤية التى لابد وأن نسترجعها ونحن نعيش فى إبريل ١٩٩٩ تدخلات الناتو العسكرية فى البلقان، وهى التدخلات التى أثارت كثيراً من ردود الفعل تجاه احتمالات التدخل المستقبلية فى أجزاء العالم وذلك فى إطار المفهوم الاستراتيجى الجديد لحلف الأطنطى، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى الذى قام الحلف لمواجهته أساساً، وتتخلص مقولة كلايس فى فبراير ٩٥ (نقلاً عن الخليج ٩٥/٢/٨) فى أن الأصولية الإسلامية "تمثل نفس التهديد الذى كانت تمثلته الشيوعية للغرب.. إن حلف الأطنطى يمكن أن يساهم فى مواجهة هذا التهديد الذى يمثلته المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة، فإن حلف الأطنطى هو أكثر من كونه

مجرد تحالف عسكري فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية".

ولقد كشفت الدراسة من خلال هذا العرض لأنماط من السياسات التدخلية الخارجية ذات الآثار السياسية المباشرة أمامنا نوعين أساسيين من التحديات :

أولهما : أن أوضاع الداخل في الدول الإسلامية في حاجة إلى تغييرات وإصلاحات عديدة لعلاج أزمات المشاركة، والشرعية والتي تغلفها أزمات الهوية والانتماء، ولكن هذه الحاجة لا تبرر نوعين من المقولات أولها رفض التدخلات الخارجية سعياً لإخفاء انتهاكات داخلية قائمة بالفعل وثانيها : مساندة تدخلات خارجية لفرض منظومة متكاملة ذات مضامين محددة.

بعبارة أخرى إذا كان النظام الدولي تحت دوافع متطلبات البعد السياسي للعلامة يتجه نحو تقنين مبررات وآليات التدخل الدولي باسم حماية حقوق الإنسان والديموقراطية، وأيا كانت مواقفنا من حقيقة دوافع هذا التوجه وأهدافه الحقيقية حتى الآن، فمما لا شك فيه أن دلالات الحرب حول كوسوفا بالنسبة لماهية "الشرعية الدولية الجديدة" (كما كان لحرب الخليج الثانية، من قبل، من دلالات حول "الشرعية الدولية في ظل ما سمي بالنظام الدولي الجديد) سيكون لها أكبر التأثير بعد أن يدخل النظام الدولي مرحلة إقرار الأوضاع التي تم إعادة ترتيبها خلال هذه الحرب وعلى ضوء ما ستسفر عنه من نتائج.

ثانيهما : إن جميع هذه التطورات المحيطة بعالم المسلمين، والتي بدأت شرارتها من هذا العالم (الخليج ٩٠ كوسوفا ٩٩)، الخليج، ٢٠٠٠ لتحمل الكثير من التحديات المستقبلية التي لا تفرض إعادة تصحيح لأوضاعنا الداخلية والإقليمية فقط ولكنها أيضا تفرض صياغة رؤية تتفهم حقيقة هذه التحديات بالنسبة لمعضلة العلاقة بين "السيادة القومية" وبين "الشرعية الدولية" في ثوب جديد، وهي العلاقة التي

تقع - كما سبق القول في بداية هذه الجزئية - في صميم دلالات العولمة السياسية بالنسبة لعالم المسلمين دولا كانوا أم أقليات.

ب- الآثار السياسية غير الشرعية : الأدوات الاقتصادية والثقافية والدينية :

وحيث إن أبعاد العولمة المختلفة لا تتفصل تماما من حيث محركاتها ومن حيث عملياتها وآلياتها، لذا فإن الحديث عن الآثار السياسية غير المباشرة على الدول الإسلامية إنما يجد مصادره في أبعاد مختلفة تتصل بأدوات متنوعة اقتصادية وثقافية ودينية، ومن الحقيقي أن دراسة التحديات السياسية للعالم الإسلامي لا تنصرف إلى الدائرة الاقتصادية مباشرة ولكنها لا تستطيع أن تغفل آثارها، فإذا كانت تحديات إعادة بناء أركان القوة الاقتصادية المستقلة للدول الإسلامية وبناء صيغ للتكتل الاقتصادي الإسلامي من أهم تحديات "العولمة الاقتصادية" على الصعيد الاقتصادي فإن لهذه العملية وجها آخر ذا أبعاد سياسية، ومن النماذج التي تبين لنا هذه الرابطة بين آثار عمليات العولمة الاقتصادية وأوضاع الدول الإسلامية السياسية نسوق النماذج التالية:

دور مؤسسات التمويل العالمية : وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشابكاتها مع مراكز الرأسمالية العالمية، فإن سياسات هذه المؤسسات لا تقتصر تأثيراتها على الأبعاد الاقتصادية المالية بمعناها الفني، ولكنها تمتد إلى السياسات الكلية للدول المعنية، فإن ضمان تدفق تيارات المعونات والقروض والاستثمارات يتطلب من هذه الدول اتباع سياسات إصلاح هيكلية داخلية وخارجية ذات أبعاد سياسية واضحة وذلك وفقا لتصميمات وتوجهات هذه المؤسسات المالية.

ولعل تحليل الارتباط بين الأزمة المالية الاقتصادية وبين الأزمة السياسية في كل من إندونيسيا وماليزيا يقدم لنا دلالات هامة واضحة على ذلك التحدي الذي

تفرضه سياسات العولمة المالية ليس على الأوضاع الاقتصادية فقط ولكن أيضا على الأوضاع السياسية.

أثار ثقافة الاستهلاك: من أهم أدوات تحقيق أهداف الرأسمالية العالمية ما يسمى ثقافة الاستهلاك وهو ركن من أركان ودليل من دلائل التداخل بين أبعاد العولمة المختلفة، وفي إطار هذه الثقافة يتجاوز الاستهلاك المعنى المبسط المادى له بحيث يصبح هو ذاته الشكل الرئيسى للتعبير عن الذات والمصدر الأساسى للهوية، وهو ما يعنى تحول كل ما هو مادي وغير مادي إلى سلع تخضع للعرض والطلب، كذلك لا يصبح الاستهلاك إلا مصدر للتباين الاجتماعى بل وأصل الانتماء السياسى، ومن ثم يحدث تفويض للتصنيفات والتباينات الثقافية مع ما لذلك كله من آثار تتجه إلى إدماج هوية الفرد بهذه الثقافة، فالرأسمالية تحول الأفراد إلى مستهلكين من خلال إحداث تغيير فى هياكل تطلعاتهم واحتياجاتهم وذلك فى الاتجاه الذى يخدم عملية التراكم الرأسمالى، ومما لا شك فيه أن انتقال هذا النمط من الثقافة إلى مجتمعات أخرى يترتب عليه ردود فعل متباينة لابد وأن تؤثر على اتجاهات هذه المجتمعات وسياسات نظمها.

بعبارة أخيرة فإن أنماط التدخلات الخارجية من خلال أدوات متباينة للسياسات الغربية (دبلوماسية، سياسية، اقتصادية، عسكرية) إنما تسعى لتحقيق أهداف متكاملة لا تتصل بالنظم الرسمية القائمة فقط ولكن تمتد إلى جذور المجتمعات.

ويعد الدين من الأدوات الأخرى التى يتم توظيفها والتى يكون لها آثار سياسية غير مباشرة، وتتضح تحديات هذا التوظيف للدين عبر عدة مستويات منها : الأقليات غير المسلمة، مشروعات تنصير العالم، الدعوة إلى حوار الأديان، العامل الدينى وتشكيل سياسات الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا (المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتى، البلقان) جولة البابا فى أفريقيا.

وإذا كانت أداة الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولي حول الميراث العثماني في البلقان والشام في القرن ١٩ فإن صورتها الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلي الذي أعلن عنه ١٩٨١ إريل شارون حول تفكيك المنطقة عرقياً ودينياً ووطنياً وتوالت تعبيرات السياسات الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان، قانون الاضطهاد الديني الأمريكي) وبقدر ما كان التبشير الدعاية الثانية التي ارتبطت بدعامة التجارة في عملية الكشوف الجغرافية بقدر ما قاد التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون إلى انتشار سياسات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقاً من مخطط محكم ومدعوم لم يعد يهدد الأقليات المسلمة فحسب ولكنه امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستئصال في إندونيسيا)، ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم اهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطابا البابا يوحنا بولس الثاني الذي أصدره في ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة "إعادة تنصير العالم". وذلك تصريحاً بالمخطط المدغم الذي تبلور في منتصف الستينات عن المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٥)، حيث اتخذت في هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها في التاريخ تتعلق بتبرئة اليهود من دم المسيح.

القسم الثاني

إعلان عمان ومواجهة العولمة

رأت رابطة الجامعات الإسلامية مواجهة تحدى العولمة بمجموعة من الأفكار والوسائل والأساليب؛ وأكتفى بما جاء عنها فى إعلان عمان.

فقد ذكر الإعلان :

تحدى العولمة :

الإسلام رسالة عالمية، ونبي الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام جاء رحمة للعالمين : "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ". (الأنبياء : ١٠٧)، لكن النظام العالمى الذى ينطلق من (العولمة) ليس من هذا القبيل بل هو للسيطرة والهيمنة.

وقد أجمعت التقارير على أن تحدى العولمة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية يقف على رأس التحديات التى ستواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل.

ذلك أن العولمة تمثلت فى اختراق الخارج للداخل بشكل ضخم، ونقل مجموعة من القيم والمبادئ والسلوكيات من الدول العظمى إلى مختلف دول العالم، وخطورة العولمة تتمثل فى أنها تتبع أساليب ضاغطة وقوية تستهدف انصهار الإرادات الداخلية للدول والتقليل من عناصر مقاومة الداخل للخارج، وبالتالي فهى تضعف البنية الداخلية للفرد والمجتمعات الداخلية وتنازع قيم الدين والعقيدة والأخلاق المستقرة داخل الدول والشعوب الإسلامية وتجعل الفرد نهبا لعناصر التأثير الآتية من الخارج.

لذلك تناشد الجامعات الإسلامية الدول والشعوب الإسلامية: التحصن بالتربية الإسلامية وتغذية البناء الاجتماعي للأسرة والتكوين الديني للأفراد للحفاظ على الثقافة والحضارة الإسلامية والاحتكام إلى الشريعة فيما يوجه إلى الأمة من أفعال وأقوال وتدابير معادية تستهدف ابتلاع جذور المقاومة للفكر والسلوك والقيم والتقاليد الإسلامية.

وينبغي اتخاذ التدابير الآتية لمواجهة العولمة :

١- إحياء التراث الأمة الإسلامية من علومها ومعارفها وسيرة نبيها عليه الصلاة والسلام وسلفها الصالح رضوان الله عليهم أجمعين من خلال الدراسات والتركيز عليها في حياتنا ومدارسنا ووسائل إعلامنا.

٢- العناية باللغة العربية وعمل دراسات وحلقات نقاش تستهدف تيسير الدراسات المتصلة بها، كالنحو والصرف مع تطوير مناهج تدريسها وإبراز أهمية الشعر العربي الملتمز بالدين والقيم في تربية الوجدان وتهذيب السلوك وإشباع العواطف.

٣- إبراز أهمية نظام الشورى الإسلامي وبحث الأساليب المناسبة لتطبيقه في ضوء المتغيرات الدولية والداخلية التي تحيط بأممتنا وعدم استعارة ما لا يناسب مجتمعاتنا من أساليب الحياة السياسية.

٤- إبراز حقوق الإنسان من المنظور وبذل كل الجهود لتطبيقها عمليا في حياة المسلمين وتضمنها المقررات الدراسية في مختلف المراحل.

٥- مواجهة العولمة الاقتصادية بإنشاء التكتلات الاقتصادية الإسلامية وتطوير قدرات الدولة الإسلامية في الإنتاج ودخول حلبة المنافسة في التجارة الدولية

بتشجيع المزايا النسبية للدول الإسلامية ومنتجاتها وتشجيع التجارة البينية فيما بينها.

٦- تشجيع إقامة بنوك إسلامية في الدول الإسلامية واتباع أساليب التنمية الإسلامية القائمة على البذل والعطاء والمشاركة لتنمية الأموال والدفع قدماً باقتصاديات الدول الإسلامية.

٧- وضع أسس للتعامل مع الضعفاء اقتصادياً بتنمية قدراتهم على الادخار والاستثمار والمشاركة في البناء الاقتصادي، ووضع أسس التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية تقوم على العناية بالأفراد وإحياء الأرض الموات وتمليكها لمن يحيها.

٨- العناية بالأنظمة الاقتصادية الإسلامية مثل نظام الزكاة والوقف.

٩- الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

١٠- إجادة اكتساب مهارات مع هذه الحضارات بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط في المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد غير المسلمين في العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.

١١- إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة في الإسلام وإظهار الحقوق التي كفلها الإسلام والواجبات التي قررها عليها وإعطاء هذه المسائل أهمية في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفي مراحل التعليم الأساسي كذلك.

١٢- إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التي تقوم عليها.

١٣- تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة في التفكير الإسلامي وكيف يكون هؤلاء الإعلام على أساس القيم والتربية الإسلامية.

١٤- ضرورة دراسة المصادر الاقتصادية والمالية على مستوى العالم الإسلامي ودراسة كيفية قيام التكامل في العالم الإسلامي بما يفيد من الموارد غير البترولية ويعظم الناتج القومي للدول الإسلامية.

١٥- ضرورة تعاون الدول الإسلامية في إنتاج غذائها وفي عدم الاعتماد على استيراده من الخارج وأهمية استخدام الوسائل العلمية الحديثة لتعظيم هذا الإنتاج والاستغناء عن استيراده.

١٦- تشجيع قيام مصالح اقتصادية مشتركة بين الدول الإسلامية في المجال الاقتصادي بما يهيئ البنية الاقتصادية لها في ضوء أشكال التضامن والتكافل الضرورية في المرحلة المقبلة.